الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٣
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٢/١
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

الأبعاد البيئية والجيوسياسية لغابات الأمازون ومواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاهها

The environmental and geopolitical dimensions of the Amazon rainforest and the stances of successive US administrations towards it

أ.م.د.مصطفى جابر فياض العلواني
Assist Prof Dr. Mustafa Jaber Fayyad Al-Alwani
جامعة الأنبار –كلية العلوم السياسية
University of Anbar - College of Political Science
Mustafa.alwani@uoanbar.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

لمْ تَعُدْ "غابة الأمازون" نظاماً بيئيًّاً محليَّ الأثر، بل هي ركيزةٌ لاستقرار المناخ العالميِّ؛ وأُفُقَاً جيواستراتيجيًّاً مؤثِّرَاً في "الأمن الدوليِّ"، ولها دورها في التوازن البيئيِّ، وحفظ "التنوع البيولوجيّ". وتنطلقُ الإشكالية من تحوّل التحديات التي تشهدها غابة الأمازون- كإزالة الغابات، فالحرائق، والاستخراج- إلى قضية تمسّ الأمن العالمي، تولِّدُ تنازعاً بين: صيانة سيادة دول الأمازون؛ والصيانة الدولية للبيئة والمناخ. ويفترض البحث أنّ غابة الأمازون صارت جزءاً من اهتمامات الأمن الدولي والإقليمي، وتؤثر في أمن الولايات المتحدة، واستدعى تداخل البيئيِّ بالسياسيِّ؛ إعادة ضبط اتوازن مقتضيات السيادة؛ والمسؤولية البيئية الدوليَّة. ويهدف البحث تحليل أبعاد الأمازون؛ البيئية والجيوسياسية، وتوظيف قضايا المناخ في سياسات الدول المعنية بالأمازون، واستشراف سيرورة التعاون المستدام فيها. استعان البحث بالمنهج الوصفي التحليلي؛ وتحليل النظم؛ لتحديد موقع الأمازون ضمن النظام البيئي-السياسي العالميّ.وتتأسس أهمية البحث بتأكيد اتصال البيئة بآفاق الأمن؛ ومن قضايا العلاقات الدولية، وبيان مواضع التشابك، فيما يتصل بالأمازون بين البيئة، والسياسة، والتخطيط بشأنهما. ويأتي ذلك؛ بالتناول البحثي: للأبعاد البيئية، فالأبعاد الجيوسياسية للأمازون، وقضايا الأمن البيئي في الاستراتيجية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: غابات الأمازون، الأمن البيئي ، الجيوبوليتيك البيئي، التغير المناخي ، السياسة الأمريكية .

Abstract :

The Amazon rainforest is no longer just a local ecosystem, but a pillar of global climate stability and an influential geostrategic factor in international security. It plays a role in environmental balance and the preservation of biodiversity . The problem stems from the transformation of the challenges facing the Amazon rainforest such as deforestation, fires, and extraction into an issue that affects global security, creating a conflict between preserving the sovereignty of Amazonian countries and international preservation of the environment and climate .The research assumes that the Amazon rainforest has become part of international and regional security concerns, affecting the security of the United States and necessitating the overlap of environmental and political issues, the rebalancing of sovereignty requirements, and international environmental responsibility .The research aims to analyse the geopolitical and environmental dimensions of the Amazon, the use of climate issues in the policies of countries concerned with the Amazon, and to explore the process of sustainable cooperation in the region .The research used a descriptive analytical approach and systems analysis to determine the Amazon's position

within the global eco-political system.The importance of the research is based on confirming the connection between the environment and security prospects and international relations issues, and identifying areas of overlap between the environments, politics, and planning in relation to the Amazon.This is achieved through the research approach: the environmental dimensions, the geopolitical dimensions of the Amazon, and environmental security issues in US strategy.
Keywords: Amazon Rainforest, Environmental Security , Environmental Geopolitics , Climate Change U.S. Policy .

المقدمة:

عُدَّتْ غابات الأمازون؛ من أعلى النظم البيئية أهميَّةً؛ بوصفها أوسع "غابة مطيرة"؛ وتحتوي تنوُّعَاً حيوياً؛ لا نظير له، وباتساع اهتمام العالَم بقضايا المناخ والبيئة، صارَتْ مجالاً طبيعيَّاً؛ وقضيةً استراتيجيةً؛ تتشابك بشأنها؛ اعتبارات بيئية؛ ومصالح سياسية واقتصادية؛ تخصُّ الدول الكبرى، وأسهمت تحديات متسارعة–كإزالة الغابات؛ وحرائقها؛ ونشاطات استخراجية–في جعل الأمازون قضيَّةً دوليَّةً؛ تجاوزت جغرافيَّة "أمريكا الجنوبية"؛ لتؤثر في "استقرار النظام العالميّ البيئي"؛ فلمْ تَعُدْ قضيَّةً بيئيَّةً؛ بل صارَ لها؛ أبعادٌ جيوسياسية؛ تؤثِّرُ في الأمن الدوليّ، وجزءٌ منه أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية البحث:

يحقق التناول البحثي؛ ربط الأبعاد البيئية؛ بالجيوسياسية؛ وبالأمنية، فتبرزُ أهميَّتُهُ منْ:

١. تناول قضايا بيئية، بوصفها جزءاً من الأمن الدولي.
٢. وصف وتحليل السياسات البيئية–الجيوسياسية لدول الأمازون.
٣. إبراز الأمازون مثالاً؛ يوضِّحُ التحديات البيئية العالمية؛ وإمكانية التنافس الدوليِّ بشأنها(*).

أهداف البحث:

١.تحليل أبعاد بيئة الأمازون؛ وأثرها في توازن المناخ العالميّ.
٢.كشف تداخل البيئة بالسياسة؛ في المواقف المتخذة؛ من "قوة عظمى"، تُجاهَ الغابة.
٣.توضيح التشابك بين: السيادة الوطنية؛ ومسؤولية الدول؛ في إدارة غابات الأمازون.

(*)مما يستحق الذكر؛ أنَّ العناية بالبيئة، والإشارة إلى التغير المناخي؛ على المستوى الدولي، شهدته الأمم المتحدة في العام ١٩٧٢، بوصفه تحدّي مستقبلي. قادة اليمين الشعبوي وسياسات تغيير المناخ: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، في عهد دونالد ترامب. انظر: (العادلي ٢٠٢٤،٩٥–١٠٨)، Vogler (2016 و 16)وتطورت العناية به–على المستوى الدولي–في العام ١٩٩٤ بإعلان ١٨٠ دولة التزامها بالخطط المستقبلية، المتصلة بتثبيت الغازات الدفيئة، م تحول الأمر إلى الإلزام، في العام ١٩٩٧، في ظلّ بروتوكول كيوتو في اليابان، لكن؛ في إطار التمييز بين مسؤوليتين: مسؤولية دولية، وأخرى للدول المتقدمة؛ لكونها المسؤولة المباشرة عن جُلِّ الانبعاثات الغازية؛ والأقدر على ضبطه. انظر: " (بشير 2022، 368 – 345)

٤.استشراف أبرز مسارات الاستراتيجيات؛ المعنية بالتنمية المستدامة؛ وبالتعاون الدولي؛ بشأنها.

إشكالية البحث:

تأتي الإشكالية الرئيسة في سؤال:كيف للتحديات البيئية؛ التي تعانيها غابات الأمازون، أن تتحول لتكون قضيةً جيوسياسيةً؛ دوليّة الأبعاد؛ تمسُّ أمن العالم؛ والسيادة الوطنية لدول الأمازون؟

ويتفرع عنها؛ إشكاليات فرعية؛ أبرزها:

١. ما التهديدات البيئية الأبرز للأمازون؟
٢. ما وسائل توظيف القوى الكبرى؛ للقضايا البيئية؛ ضمن استراتيجياتها تجاه المنطقة؟
٣. ما الحدُّ الفاصل بين: سيادة دول الأمازون الوطنية؛ وبين المسؤولية الدولية؛ للحفاظ عليها؟
٤. كيف يتأثَّر الأمن الدوليُّ؛ ومفاهيمه الحديثة (البيئة، الغذاء، الصحة، الطاقة)، بالأمازون ؟
٥. ما أبرز الأبعاد التي سجَّلتها الإدارات الأمريكية، الأخيرة بشأن الأمازون؛ بيئةً وآثاراً؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضيَّةٍ، ثلاثيةٍ أبعادُها؛ مفادها:

١. أن غابات الأمازون لم تَعُدْ قضيَّةً بيئية محلية.
٢. تداخل اعتبارات البيئة؛ باستراتيجيات الأمازون الجيوسياسية.
٣. وأنَّها باتت مؤثراً دولياًّ؛ ومستقبلها جزءٌ من معادلات الأمن الدولي، والأمريكي منه.

منهجية البحث:

استعينَ "بالمنهج الوصفي–التحليلي"؛ لتوضيح الأبعاد البيئيَّة؛ والسياسيةِ للأمازون؛ وتحليلها، واستعين "بمنهج التحليل النظميّ" لتحديد مكانة الأمازون؛ بوصفه جزءاً من "نظام بيئي وسياسيٍّ دوليٍّ"، وتحليل مواقفَ؛ لنماذج من إدارات أمريكية.

المبحث الاول

الابعاد البيئية للامزون

المطلب الاول:تنوع الغطاء النباتي والحيوي

تُعدُّ "غابات الأمازون" الأكبرَ عالميًّا؛ بوصفها غابةً استوائيَّةً مطيرة؛ بما تحتويه–بنسبة (١٠%)من جملة الأنواع المعروفة؛ وتضمُّ أكثرَ من "ستة عشر ألفَ نوعٍ من الأشجار؛ قُدِّرَتْ بأكثرَ من ثلاثمئة مليار شجرة، لتخرج الأمازون؛ من الفضاءِ البيئي الإقليميّ، لنظامٍ بيئيٍّ عالميَّةٍ أبعادُهُ، بوصفه "مخزناً للكربون" ومصدراً لإنتاج الأوكسجين، أكسبه وصفاً تفرَّدَ به، بتوصيفه "برئة الكوكب.(تقرير الجزيرة الوثائقية ٢٠٢٥) وكذلك (موقع البي بي سي ٢٠٢٥)

ويمثل التنوع الحيويّ لدول أمريكا الجنوبية أهمية استراتيجية؛ جعلَ "الأمازون" مصدراً لموارد وطنيَّةً غنيَّةٍ، لا يُستغنى عنها، في وقت تتطلع فيه؛ قوًى دوليةٌ ليرتقي لإرثٍ عالميٍّ؛ يستوجبُ تفعيل برامج "التنمية البيئية المستدامة"، لدراسات متخصصة، ومؤتمرات دولية، معنية بالتنمية، بمستوياتها المتشعبة، ومنها البيئية.(الطويل ٢٠١٣، ٧٢- ٩٧)

وثمَّةَ إشكالية مركَّبة، ينتجها أمران:

الأول: تحقيق تنمية مستدامة، بتطوير الاقتصاد؛ بمختلف وجوهه التي تؤشِّر لازدهار النشاطات: الزراعية، والصناعية، والاستخراجية؛ السليمة.

الثاني: ولكونها تتحقق بالحفاظ على سلامة الغلاف الغازي، بوصفه حصناً منيعاً يحمي الأرض، ويؤشِرُ إليها: مقاييس تخصُّ انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون، بوصفها معايير قراءة التغيّر المناخي، والمعروف وفق "تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة" بكونه: "مجموع الانبعاثات التي يُخلِّفها الإنسان، نتيجة حرق الوقود الأحفوري، والغاز وإنتاج الإسمنت"; .(كريم ٢٠٢٣،-151 147)، (الأمم المتحدة ٢٠١٨) .

وثمَّةَ تحديات تنتجها النشاطات الاقتصادية؛ تسهم في الانبعاث الغازي، المتصل "بالاحتباس الحراري"، في دول، ومنها دول الأمازون، وأبرزها البرازيل، من مصدرين؛ كلاهما يستنزف الأوزون ؛ هما (كريم ٢٠٢٣، ١٤٩-١٥١):

١. التوسع الصناعي، برفعه معدل التلوث.
٢. إزالة أجزاء من غابة الأمازون، وحرمان المناخ الأرضي؛ من مصادر الأوكسجين.

وتتولد إشكاليةٌ مركَّبة؛ تتصل: بكيفية محافظة الدول المعنية بجغرافية الأمازون على سيادتها البيئية؛ في وقت تستجيب فيه لضغوط دوليةٍ متزايدةٍ؛ غايتها "الحفاظ على مناخ العالم؛ فنكون أمام " تقاطعٍ بين: الأمن البيئي، والسيادة السياسية.(المنتدى الاجتماعي الحادي عشر لعموم الأمازون ٢٠٢٤)

وثمَّةَ تقارير أممية؛ تؤكِّد إمكانيةَ السير بالتوازي؛ لكلٍّ من:

أ. تحقيق فوائد ملموسة وحقيقية؛ في مجال تغيُّر المناخ؛ والهواء النظيف.

ب. اتخاذ تدابير فاعلة تَحُدُّ انبعاث ملوثات المناخ قصيرة الأمد، لكنَّها مربحة؛ وفوائدها متعدّدةٌ للبشر.(United Nations Environment Programme (UNEP) and Climate and Clean Air . 2016, 2)

واقتصاديًّاً، يوفِّرُ الغطاء النباتي للأمازون؛ مصدراً مهماً؛ للأخشاب، "وللزراعة التجارية"، فيوفِّر محاصيلاً متنوعة، ومراعي شاسعة، زادَ استغلالها معدلات إزالة الغابات خلال عقود، بفقدان أنواع بيولوجية، وزيادة انبعاثات كربونيَّة؛ فاقمَتْ مشكلة "التغير المناخي للعالم كلِّه"، فثمَّةَ ترابطٌ بين

الاقتصاد؛ واستخدام الموارد بإفراط؛ حوَّلَ "التنوع الحيويَّ"؛ موضعَ تعارض: مقاصد "النمو الاقتصاديّ"، والمحافظة على البيئة.(غونزاغا ٢٠٢٥)

كذلك؛ ففقدان أنواع نباتية في "غابات الأمازون"؛ له أبعادٌ علميّةٌ وآثارٌ طبيَّة، فقد تُفْقَدُ موارد دوائية؛ لم تُكتشف فاعليَّتُها بعدُ، زيادةً على تهديد الإرث الثقافيّ؛ لسكانها الأصليين؛ وفقدان ما توارثوه من معرفةٍ دوائيةٍ، ينتفع منها في صناعات دوائية حديثة، فحفظ الغطاء النباتيّ مسألةٌ؛ يتأثَّرُ بها المجتمع الدولي كُلُّه، فأيُّ تراجعٍ في التنوع الحيوي وآفاقه؛ يُحدثُ تغيراً بيئيّاً، ومنه الحرائق؛ وارتفاع الحرارة، وانحسار الغابات؛ التي تعمل على سحب الكربون، ليضرَّ بتوازن النظام البيئي للعالم.(*)

ويجاورُ التنوع الحيويُّ وواقع الغطاء النباتي–في غابات الأمازون–حدود أبعاده البيئية؛ ليكونَ ذا أبعادٍ سياسيةٍ؛ وأمنية واقتصادية دولية؛ يشكِّلُ حفظه ضرورةً استراتيجيةً؛ لتَوازُنِ: السيادة الوطنية لدولها؛ ومصالحَ مشتركة للعالَمِ كلِّه.

المطلب الثاني: تهديدات بيئية؛ وتغيُّرات مناخية

يعدُّ تغير المناخ؛ وما تتعرض له البيئة؛ من مهددات ما عرف منذ ثمانينيات القرن العشرين بالأمن البيئي بوصفه جزءاً من "الأمن الإنسانيّ" (أمين ٢٠٢٢ ، ٢٠٣–٢٠٥) بإفراد فصل كامل؛ للأمن البيئي؛ من "المفوضية الدولية للأمن والبيئة" بتقريرها؛ عنوانه: "مستقبلنا المشترك"، تحديداً في العام ١٩٨٧،(United Nations 1987) وما أعقبه من مؤتمرات، كمؤتمر ريو دي جانيرو البرازيلية ١٩٩٢، فبروتوكول كيوتو ١٩٩٧، وظهر مصطلح "الامن البيئي" تأكيداً على أهمية حفظ "النظام البيئي في العالم"، ودلالة المصطلح؛ تؤكد محتواه بكونه سلوكياتٍ إيجابيةً؛ لا تؤثِّرُ سلباً على طبيعة البيئة وتوازنها، والحؤول دون تلوثها وتدهورها؛ أو تهديد وإزالة بعضِ مكوناتها، بما يخلُّ بنظام البيئة؛ بمستوياتها: المحليّة، والإقليميَّة، والعالميَّة؛ فتهديد الأمن البيئي؛ تهديدٌ للأمن الإنسانيِّ. (حداد ٢٠٢٤)

تواجهُ غاباتُ الأمازون جملةَ تهديدات بيئية؛ تجعل مستقبلها عقبةً، تنعكس على استقرار بيئات العالم؛ فإزالة الغابات أبرز تهديد لها، وتشير تقديرات لما يزيد عن سبع عشرةَ في المئة ١٧% من الغابات فُقِدَتْ؛ خلال عقود؛ لصالح توسُّع الزراعة؛ وانتشار تربية المواشي؛ وإقامة أنشطة صناعية، وتُعَدُّ البرازيل أكبرَ الدول إسهاماً في ذلك؛ فارتبطت سياساتها الزراعية؛ والتجارية؛ بزيادة معدل

(*)يعدُّ تصنيف النظم البيئية الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة(IUCN) إطاراً تصنيفاً شاملاً للنظم البيئية على الأرض، يجمع بين خصائصها الوظيفية والتركيبية، وباعتباره معياراً دولياً معتمداً بموجب العديد من اتفاقيات الأمم المتحدة، يساعد هذا التصنيف في تحديد النظم البيئية الأكثر أهميةً للحفاظ على التنوع البيولوجي، والبحث، والإدارة، ورفاهية الإنسان في المستقبل. وتُصنَّف النظم البيئية إلى عشرة، ويحدد مواقعها على خارطة العالم بفاصيلها. لمزيد من التفصيل: أنظر؛ (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) ٢٠٢٣) ؛ (غابرييل ٢٠٢٤ ، ٥٧٥–٥٩٠) ؛ (برنامج الأمم المتحدة، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ٢٠١١ ، ٢٩–٣٠).

تجريف الغابات، وقطع أشجارها، أدى لارتفاع ملحوظٍ للانبعاثات الكربونيَّة، وسرَّعَ تغيُّرَ المناخ.(موقع تقدم علوم الأرض والفضاء–AGU 2016)

وتؤدي حدَّة حرائق الغابات؛ لتدهورٍ بيئيٍّ سريع، وشهدت غابات الأمازون منذ أعوام، سلسلة حرائق غير مسبوقة، وارتبطت أسبابها بالعوامل البشرية؛ لاستخدامها بالزراعة والرعي، لتدمر الحرائق الغطاء النباتي، وتضاعف انبعاثات "ثاني أوكسيد الكربون؛ والميثان، ليضاعف آثارها السلبية على مناخ العالم كلِّه.(المصدر نفسه 2016)

ويواجه نظام بيئة الأمازون؛ أخطاراً متزايدةً؛ كتغير معدلات هطول الأمطار، فتوسع إزالة الغابات؛ يضغط عملية التبخر؛ فتنخفض كميات أمطارها، ويزيد توقعات الجفاف طويل الأمد؛ ليغيِّرَ "الدورة الهيدرولوجية"، ويدفع بالأمازون نحو "نقطة التحول، أي فقدان قدرة استعادة توازن البيئة، فتصبحُ غاباتها أراضٍ جافَّةٍ قاحلةٍ.(برنامج الامم المتحدة ٢٠١١، ٢٨)

وتسهم أنشطة كالتعدين؛ واستخراج النفط–في تدنّي طبيعة التربة؛ وتلوّث الأنهار، لينعكس سلباً على مستوى "التنوع البيولوجي"، وصحة مجتمعات الغابات المحلية، وتسهم في؛ تدنّي الوظيفة البيئية للغابات، وتفتح المجال للتدخلات الدولية؛ بحجَّةِ "حماية مناخ العالم"؛ فيتسبب في توترات؛ تصيب علاقة التوازن؛ بين سيادة الدول المعنية الوطنية؛ ومصالح البيئة الدولية، وقد تقود إلى نزاعات بيئية؛ بناءً على حقِّ الإنسان في بيئة آمنة.(لفتة ٢٠١٣، ٧٠–٧١)، (الحسين ٢٠١٣)

وعليه، فالتهديدات البيئية؛ التي يتعرض لها الأمازون؛ غدت دوليةً أبعادُها، لتأثيرها في توازن للمناخ العالميّ؛ "والأمن البيئيِّ" لكلِّ الدول، فخطورة التهديدات مركَّبةٌ؛ تجعل معالجاتها مسؤوليةً جماعيةً؛ تستدعي جهوداً دوليَّةً وإقليميةً ومحليَّةً مركّبةً.

المطلب الثالث: السكان الأصليون ودورهم في حماية الأمازون

يُشكِّل سكان الأمازون الأصليون؛ عنصراً فاعلاً بالمنظومة البيئية للأمازون، ويسكنها ثلاثمئة وخمسون (٣٥٠) جماعة إثنية، يعتمد جُلُّها نُظُمَاً تقليديةً؛ في الزراعة، والصيد، وقطف الثمار؛ تُشكِّلُ أنماطاً معيشيةً مستدامةً؛ تسهم في حفظ "التوازن البيئي"، فالسكان الأصليون؛ يحفظون الغابات؛ من محاولات إزالتها، مقارنةً بمناطق خلتْ منهم (منظمة–Amazon Watch 2025)

وما يتجاوز دورهم البيئي، إلى التأثير في القرار السياسي؛ في ظلِّ نقاشات "السيادة"، والقيود الدولية، فللحركات الاجتماعية لسكان الغابات الأصليين؛ في: البرازيل؛ وبوليفيا، والبيرو، دورٌ ضاغط على حكومات بلادهم، بشأن "وقف مشاريعَ كبرى لها صفةٌ تنمويةٌ؛ كالسدود الكهرومائية؛ واستحداث طرق في الغابات، لتهديدها أنماطَ معيشتهم، وأنَّها تضرُّ في "التنوع البيولوجي"، جعلهم جزءاً مؤثّراً "بمعادلة

الأمازون الجيوسياسية"، لإقامة عدالة بيئية؛ وصيانةِ خصوصياتهم الثقافية. (منظمة- 2025 (Amazon Watch

ما قيل؛ لم يمنع تعرُّض السكان الأصليين؛ لمزيدٍ من التهديدات؛ في فقدهم أرضَهُم؛ لصالح توسع الزراعة؛ والتعدين، واستخراج ما يتصل بالصناعة، وما يتعرضون له من عنف؛ لاسيما قادَتُهُم وناشطيهِم، ووثّقت تقارير دولية، "لمنظمة العفو الدولية"، "وحقوق الإنسان"، حالاتِ قتلٍ؛ وتهجير قسري لهم في الأمازون، يؤكّدُ هشاشة واقعهم، وحقوقَهم، لضعف تطبيق القانون المحلّيّ؛ المتَّصل بالأراضي.(المصدر نفسه ٢٠٢٥)

فمن مكاسب ما أنجزه المجتمع الدولي، النظرُ للسكان الأصليين؛ بوصفهم حماةً دائمين؛ للغابة، وقوَّةً بشريَّةً سكانيّةً؛ للتصدي لتغيير المناخ، وتجريف الغابات، وفقاً "لاتفاقية التنوع البيولوجي "، "واتفاقية باريس للعام ٢٠١٥ " وما أكَّدتاه لتعزيز مشاركة سكان المجتمعات المحلية؛ في سياسات ووسائل حفظ البيئة، فمكانة سكان الغابات الأصليين؛ لم تنحصر في الأبعاد الثقافية أو الاجتماعية، بل صارت عنصراً فاعلاً؛ ضمن الاستراتيجية الدولية؛ الهادفة لحماية غابات الأمازون، وضمان بقائه وازدهارها باستدامتها. (دو شازورن ٢٠١٢، ٢-٥) ، (النامي ٢٠٢٢، ٩٩-١٠٢)

السكان الأصليون إذن صاروا حلقةً؛ توصل البعدَ البيئيّ للأمازون، بالبعدِ الحقوقيّ، لإسهامهم في حماية الغابات، وليس لحفظ أنماطهم المعيشية التقليدية وحسب، لصيانتهم "الأمن البيئي العالمي"، وضبط توازن حقوق الإنسان، مع السيادة الوطنية، ومراعاة المصالح الدولية البيئية المشتركة.

المطلب الرابع: السياسات الحكومية والدولية تجاه الأمازون

تُعدّ سياسات حكومات دول الأمازون-ولاسيما البرازيل-عاملَ حسمٍ لمستقبلِ "غابة الأمازون" ومؤثِّراً بتنوعها البيولوجي، وسُجِّلَ في ثمانينيات القرن الماضي، تبنِّي حكومات البرازيل سياساتٍ؛ تتفاوَتْ بين: "دعم مشاريع تنمية الزراعة والتعدين"، "وحماية البيئة"، واتَّجهتْ-بحقبة رئيسها "لولا دا سيلفا" (٢٠٠٣-٢٠١٠)-لتعزيز القوانين البيئية، وتأسيس محمياتٍ كثيرةٍ واسعةٍ؛ تُحِدُّ معدلات "تجريف الغابات" إلى نسبة ٧٠% بين العامين: ٢٠٠٤، و٢٠١٢؛ فتراجعتْ معدلاتُها؛ بوصول حكومات أعقبت تلكم الحقبة، ولاسيما عهد رئيس البرازيل "جايير بولسونارو"(٢٠١٩-٢٠٢٢)، بتشجيع الاستثمار الزراعي والاستخراجي؛ على حساب قوانين حماية البيئة. (Jone 2005, 2-11) (Fearnside 2020)،

وبرزت الأمازون في المستوى الدولي بوصفه موضوعاً رئيساً؛ لاتفاقيات بيئيةٍ عديدةٍ أطرافُها، "كاتفاق باريس" المعني بالمناخ العام(٢٠١٥)، لتأكيد "أهمية حفظ الغابات"، وعدِّها مخازنَ كربونيةً طبيعيةً، ومنه ما أطلقته "الأمم المتحدة" من مبادرات؛ لخفض انبعاثات يُسبِّبها "تجريف الغابات"

وتردِّي العنايةِ بها؛ تحفيزاً للدول النامية؛ للحفاظ على الغابات، لكنَّ تطبيق تلكم الخطط المقترحة؛ واجهت في الأمازون تحدياتٍ كأداء، كالفساد؛ وتردِّي آليات الرقابة المحلية، حدَّ فاعليتها.(إينوماتا و موريي ٢٠١٠)، (United Nations Environment Programme (UNEP) 2024)

ويجعل ذلك الأمر؛ مواقف حكومات الدول الأجنبية؛ مؤثرة في شؤون مجتمعات الأمازون، تدفع تهديدات متعددة تستهدفها، فدعم الولايات المتحدة المالي والسياسي؛ لقيادات مجتمعات الأمازون المحليين؛ والمدافعين عن بيئتهم؛ لهُ تأثيرٌ فاعلٌ إيجابيٌّ.(ميلر ٢٠٢٥)

وأصبحت السياسات الدولية؛ المعنيّة بالأمازون؛ مجالَ جذب للقوى الكبرى؛ وربَّما تجرُّ لتجاذبها، وأكَّدتْ "الولايات المتحدة"، "والاتحاد الأوروبيّ" رؤيتيهما لغابات الأمازون؛ بوصفها"إرثاً بيئيّاً عالميّاً– لكنَّ البرازيلَ؛ ودولاً معنيَّةً بالغابات–ترفضُ الرؤية، وعدَّتها انتهاكاً لسيادتها الوطنية؛ وظهرَ خلافٌ "بقمة مجموعة السبع"؛ العام ٢٠١٩، برفض البرازيل دعماً ماليّاً أوروبيَّاً لإخماد حرائق غاباتها، وعدَّتْهُ تدخُّلاً بأمرٍ داخليٍّ، يمسُّ "بسيادتها"، بحجَّةِ "المسؤولية البيئية العالمية" (*).

واللافت؛ في تقديم مساعدات إخماد حرائق الأمازون–حينها–أنَّ الدول السبع؛ تعهَّدت بتجهيز طائرات، ورصدَتْ عشرين مليون دولار، وإسهام "قوات فرنسية" متواجدة في دول أمريكا الجنوبية، عدَّته البرازيل محاولات استفزازيةً؛ من دول لها تأريخ استعماريّ في القارة، وشدَّدت فرنسا ومن معها في المجموعة، على أنَّ الأمازون" رئة يتنفس العالم منها".(قناة فرانس ٢٤ ٢٠١٩)

وللسياسات الإقليمية دورٌ بارزٌ؛ إزاء الأمازون، "بمنظمة معاهدة التعاون الأمازوني (*) "عززت– منذ تأسيسها العام ١٩٩٥–تنسيقَ الدول التي لها أراضٍ في الغابة، لمكافحة الحرائق؛ والتصدِّي للتصحُّر، ولتعزيز تنميتها واستدامتها، مع أنَّ إنجازاتها موصوفةٌ بكونها محدودةً؛ لضعف تمويل نشاطاتها المقترحة، ولوجود انقسامات سياسية بين أعضائها، لكنها إطارٌ إقليميٌّ؛ لتحقيق مقاربةٍ؛ توازن "السيادة الوطنية؛ والمسؤولية الدولية المشتركة".[٥]

(*) فالبرازيل رفضت المساعدة المقدمة من قبل مجموعة السبع لإخماد حرائق الأمازون، وهجوم غير مسبوق ضد الرئيس الفرنسي ماكرون من قبل وزراء برازيليين يذكروه بماضي فرنسا الاستعماري. انظر: (موقع DW ٢٠١٩).

(*) اختصار لمنظمة، اسمها: "Amazon Cooperation Treaty Organization " وهي منظمة دولية، يراد منها التعاون بين الدول المعنية بالأمازون، لرعاية غابته، وتضمُّ ثمانية أعضاء: بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، الإكوادور، غيانا، بيرو، سورينام، وفنزويلا،،، وفيها مراقبون: فرنسا، الكونغو الديمقراطية، الكونغو، إندونيسيا.

(*) بدأت أعمال التعاون بين الدول المعنية بالأمازون، منذ لقاء بوغوتا، في يوليو من العام ١٩٧٨، وانتهاءً "بإقرار الالتزامات التي تلتزم بها الدول المعنية بالأمازون، لحماية غابته، وطلب مساعدة دول العالم هذه المرة، وترك الدول المعنية في حماية سكانها الأصليين، وفي التصدي للحرائق، ولتجريفها، وضبط مشاريع الاستثمار الزراعي والاستخراجي فيها. أنظر: (موقع AA ٢٠٢٥) .

يتَّضِحْ؛ أنّ السياسات الحكومية والدولية تجاه الأمازون؛ لا تنفصل عن توازن المصالح الاقتصادية والالتزامات البيئية، فنجاح السياسات يتطلب شراكة متوازنةً؛ بين دول الأمازون والفاعلين الدوليين، ليضمن صون الغابة إرثاً إنسانيَّاً مشتركاً، مع احترام السيادة الوطنية للدول المعنية.

المبحث الثاني

الأبعاد الجيوسياسية للأمازون

لغابات الأمازون أهميةٌ بارزةٌ في النظام الدوليّ، جعلتها من أبرز عوامل الاستقرار المناخي للعالم، زيادةً على كونها فضاءً استراتيجيّاً للتنافس، الإقليميّ والدوليّ جملةً واحدةً؛ فتجاوزت الأفق البيئي، لتلامس الآفاق الجيوسياسية، وفق ما تفصِّلُهُ المطالب الآتية.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للأمازون في الأمن الدولي

لغابات الأمازون موقعٌ استراتيجيٌّ بتصدُّرها "منظومة البيئة؛ ولها مكانةٌ سياسية عالمية، كونها أكبر غابات العالَم المطيرة؛ تبلغ مساحتها نحوَ خمسة ونصف مليون كيلومتر مربع، تعادل نصف مساحة قارة أوروبا، مع تنوُّعِهَا البيولوجي؛ فصارَتْ أبرز ركائز "أمن البيئة الدولي الحيوية"، وتمتصّ كميةً كبيرةً من ثاني أوكسيد الكربون المنبعث؛ يجعلها عنصر تخفيف فاعل؛ لآثار تغير المناخ، وفي المقابل؛ لحرائقها آثارٌ كارثيَّة على الأرض؛ يجعلها قضيَّةً ذاتَ اهتمامٍ دوليٍّ.(حسن ٢٠٢٥)

وأهمية الأمازون الاستراتيجية؛ لا تقتصر على الجانب البيئي–إذن–بل تمتد للجانب الجيوسياسي؛ فبكونها "رئة الأرض"، تصبح دوليةً؛ تمسُّ المصالحَ الاستراتيجية للأمن العالميّ؛ زيادةً على مصالح دول المنطقة الوطنية، فدول كبرى كالولايات المتحدة؛ والاتحاد الأوروبي؛ يسعيان لضمان استمرار فاعلية الأمازون لتحقيق توازنٍ مناخيٍّ عالميٍّ؛ خلافاً لموقف البرازيل ودول جوارها؛ التي تشدِّدُ على السيادة الوطنية، ما يولّدُ مواقف متناقضة؛ بين: السيادة، والمسؤولية الدولية، يجعل الأمازون؛ موضعَ نقاشات؛ لسياسات البيئة متعددة الأطراف، في إطار القانون الدولي. (إينوماتا و موريي ٢٠١٠)

ويُنظر للأمازون على أنَّها منطقةٌ مهمَّة للأمن الغذائي العالمي؛ لمساهمتها الفاعلة في استقرار "دورة القارَّة الهيدرولوجية"؛ فمطرُ التبخر–النتح–فيها؛ يغذي الأنظمة المائية الممتدة؛ لمناطق واسعة من أمريكا الجنوبية، ويؤثر في ريِّ زراعة دول؛ كالأرجنتين؛ الأوروغواي؛ والباراغواي، يجعل تهديد توازن الأمازون؛ تهديداً لأمن غذاء القارة، يمنح الأمازون ثقلاً مضافاً؛ لموازنات الأمن الدولي.(موقع DW ٢٠١٩)

وترتبط الأمازون بالأمن الصحي العالمي، إذ تحتوي آلافَ الأنواع النباتيةِ؛ لم تُكتشفْ خصائصُها الطبيةُ بعد، وفي ظل التحديات الصحية العالمية المتزايدة، يُنظر للأمازون بوصفها مختبراً طبيعيَّاً

ضخمَاً؛ يسهم في تطوير أدوية جديدة لمكافحة الأمراض الوبائية؛ فتدهور النظام البيئي للأمازون؛ خسارة بيئية، ويهدد الأمنَ الصحيَّ العالميَّ؛ بضياع فرص علمية وطبية لا تعوَّض. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP 2018، ٣)

وعليه؛ فالأمازون نقطةٌ يلتقي عندها "الأمن البيئي"،"بالأمن الغذائي"، "وبالأمن الصحيّ"، جعلها جزءاً مهماً من "الأمن الدولي" بدلالاته الشاملة، ولها مكانتها الاستراتيجية؛ تعزِّزُ أهميةَ إدراجها؛ ضمن سياسات معنية بالتعاون الدوليّ، وحماية البيئة، لضمان عالم مستقرَّةٍ شؤونُه.(المصدر نفسه،٣)

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية ومطامع القوى الكبرى

تشكل موارد الأمازون الطبيعية؛ عناصر جاذبة لاستراتيجيات قوى كبرى، فللمنطقة احتياطات كبيرة من الخشب، والمعادن، والمياه العذبة، وتحوي أكبر مخزونات مائية عذبة سطحية في العالم، يقارب (٢٠%) من إجمالي العالم، يضعها موضعَ صراعات على المياه، فالأمازون "خزانٌ استراتيجيٌّ عالميٌّ"، لا تقل أهميته؛ عن النفط والغاز في مجال الأمن الطاقوي.(تقرير الجزيرة الوثائقية ٢٠٢٥)

والأمازون غنيةٌ بالمعادن؛ والموارد الاستخراجية؛ كالذهب، والحديد، والنفط، فالموارد تجتذب شركاتٍ؛ منها المتعددة الجنسيات، زاد حجم الاستثمار الأجنبيِّ، في: التعدين والطاقة، إلاَّ أنَّ الاندفاع لاستغلالها؛ يؤثر سلباً على البيئة؛ وعلى السكان الأصليين، زاد من تصادم مصالح شركات الدول الكبرى الاقتصادية؛ ومصالح المنظمات المعنية بحماية البيئة المحلية؛ والبيئة العالمية؛ من حيثُ زيادةُ التلوث نتيجة التجريف والتلويث، "ونهب مواردها، ويعرّض أكثر من عشرة آلاف نوع من النباتات، ومن الحيوانات؛ للانقراض؛ وتجريف الغابات.(موقع المستقبل الأخضر ٢٠٢٣)

وعلى صعيد الزراعة، تُعدّ غابات الأمازون؛ من مراكز توسِّعُ إنتاج محاصيل مهمة كالصويا؛ وتربية الأبقار، تُصدَّر للأسواق العالمية، كالصين والاتحاد الأوروبي؛ ليمنح الأمازون مكانةً اقتصاديةً متصاعدةً للمنطقة؛ لتنافس قوى اقتصاديةً كبرى، وتستغل الصين مع المنطقة نفوذها التجاري، في حين تطرح أوروبا خطابها البيئي المشروط "بمراعاة اتفاقيات التجارة الحرة"؛ ليعكس الأمر الازدواجيةَ في المصالح؛ تتراوح بين: حفظ البيئة، وتأمين إمداداتٍ غذائيةً؛ لا غنًى عنها.(بارونا واخرون ٢٠١٠، ١-١٠)

وبرزتْ مطامع دولية بمجال تنوع الأمازون البيولوجي، فشركات للأدوية والتكنولوجيا الحيوية؛ تسعى للاستفادة من موارد الأمازون الجينية؛ النباتية والحيوانية؛ لتطوير صناعات الأدوية؛ عرفت "بالقرصنة البيولوجية"، تثير جدلاً حول عدالة توزيع منافع الأرض، مقابل حقوق مجتمعات الأمازون المحلية.(برنامج الأمم المتحدة، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ٢٠١١، ١٩-٢١)

موارد الأمازون الطبيعية إذن تتقاطع عليها تطلعات: اقتصادية، وبيئية، وتجارية، تبرر تحولَه لساحةِ صراع جيوسياسيٍّ، يبرر توازنات جديدة للنظام الدولي؛ بين قوًى تقليديةً وقوًى صاعدة.

المطلب الثالث: الأمازون والسياسات الخارجية لدول أمريكا الجنوبية

للأمازون مكانٌ مكينٌ؛ في سياسات دول أمريكا الجنوبية الخارجية؛ كونها غاباتٌ موفورةٌ موارِدُها الاستراتيجية؛ دفع تلكم الدول؛ لتوظيفها لتعزيز مكانتها؛ دوليًّاً وإقليميًّاً، فللبرازيل،٦٠% من مساحة الغابة، وتُعِدُّ الأمازونَ رمزاً متقدِّماً لقضايا سيادتها الوطنية؛ عزَّزَ نفوذَهَا وتقديرَها؛ في محافلَ دوليةٍ، وأكَّدت حكومات البرازيل؛ إصرارَها لاستغلال موارد غابة الأمازون–في أراضيها–ورفضت محاولات القوى الكبرى "تدويل بيئَتَها"، وعَدَّتْ الأمازونَ شأناً داخليًّاً؛ من صميم سيادتها.(منظمة حماية الطبيعة ٢٠٢٥)

وتحاول "بوليفيا"؛ "وبيرو"؛ "وكولومبيا"؛ جعلَ الأمازون في صميمِ سياستها الخارجية؛ لتكون ورقةَ تفاوضٍ؛ ضمن اتفاقيات البيئة والتجارة، ولتوفير دعمٍ ماليٍّ؛ وإسنادٍ تقنيٍّ من منظمات؛ صارت فواعل دولية، تدعم برامجَ تنميةٍ مستدامَةٍ، ووظَّفَ الأمازون لتعزيزِ شراكاتِ دولها، مع "دول الاتحاد الأوروبي"؛ ومنظمات الأمم المتحدة؛ مستغلَّةً اهتمام العالم المتزايد بالبيئة وبالمناخ؛ ضمن السلام الأخضر. (فرج و زانا ٢٠٢٣، ١٩–٢٢)

واستغلَّت الأمازون: فنزويلا، والإكوادور، ضمن بعد "أمني–اقتصادي"، لاستغلال النفط؛ ومعادن الغابة؛ لتعزيز صادراتهما، وعدَّتَا انتقادهما؛ من أطرافٍ دوليةٍ من "أطوار هيمنة غربيةٍ جديدة"، وشكَّلَ خطابهما تحالفاتهما مع قوًى دولية؛ كالصين؛ وروسيا، فقد قدَّمَتَا استثماراتٍ كبيرةً؛ لاسيما بمجالات نفطيَّة؛ وطاقويةٍ لتعزيز نفوذهما السياسي في منطقةِ الأمازون. (Tan 2025, 59–62)

وإقليميًّاً، حاولت "منظمة معاهدة التعاون الأمازوني"(*)توفير منبر مشترك؛ لتنسيق مواقف دول الأمازون؛ في قضايا بيئية دولية، وحفظ الغابة من التجريف، وبشأن الموارد المائية، وتنظيم الزراعة، وقطع الأشجار، وسواها، ووُصِفَتْ المنظمةُ بمحدودية إنجازها؛ لضعف تمويلها؛ للانقسامات السياسية بين دولها، لكنها مكّنت دولها؛ من تنظيم الخطاب الخارجي؛ بما يحفظ موازنة السيادة الوطنية؛ والحاجة الدولية للحفاظ على غابة الأمازون، وهو أمرٌ يستدعي إنجازاً؛ يحفظ للأرض مستويات حرارتها، لامتصاص ثاني أوكسيد الكربون، لا لزيادته بحرائقها.(صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٢٣)

(*) وهي منظمة أنشئت في العام ١٩٩٥، من كلٍّ من: البرازيل، بوليفيا، كولومبيا، غيانا، بيرو، فنزويلا، إكوادور، وسورينام.

الأمازون إذن صارتْ عنصراً أساساً؛ لتشكيل سياسات خارجية؛ لدول المنطقة، في أمريكا الجنوبية، بتوظيفها ضاغطاً دبلوماسيّاً، ورمزاً سياديَّاً، ولبناء تحالفات اقتصادية وسياسية؛ مع قوًى دولية معنيةً بالأمازون.

المطلب الرابع: التنافس الدولي والإقليمي على إدارة الغابة

شكَّلَتْ غابات الأمازون قضيَّةً للتنافس الدولي والإقليمي؛ وتتصاعد مكانتها في إطاره؛ لأهميتها البيئية؛ والاستراتيجية؛ والاقتصادية، فثمَّةَ دولٌ كبرى، كالولايات المتحدة؛ ودول الاتحاد الأوروبي؛ والصين، تسعى لتعزيز تأثيرها في المنطقة؛ بأدوات مختلفة، تأتي بصورة اتفاقياتٍ تجاريةٍ، وبرامجَ للبيئة، ودعماً ماليَّاً لمشاريع؛ تسهم في تحقيق تنمية مستدامة، ظهر جليَّاً في نقاشات اتفاق باريس المعني بالمناخ العام٢٠١٥،(United Nations Climate Change 2025) وضغطت قوى كبرى؛ على دول غابة الأمازون؛ لتبنِّي سياسات صارمة؛ لمكافحة تجريف الغابات، مقابل وعودها بتمويل مشاريع تنموية، وبدعمٍ تكنولوجيٍّ.(Amazon Watch 2020)

تتعامل البرازيل–وبقية دول الأمازون–مع تلكم الضغوط؛ بوصفها محاولات تدويل غابة الأمازون، وانتقاص سيادتهم؛ وتشدد أن الأمازون "ملكٌ لدولها"، والتدخلات الخارجية؛ أداة لهيمنة جديدة، تسبب توتراً في علاقات البرازيل والاتحاد الأوروبي. (موقع DW ٢٠١٩)

وركزت الصين، على تعميق روابط تجارية بدول الأمازون، ولاسيما؛ بدولتي البرازيل والبيرو، لتكون الصين شريكاً تجاريَّاً أوَّلاً ترتيبُها مع البرازيل، وتستورد منها كميات كبيرة من اللحوم وفول الصويا؛ فعزَّزَتْ نفوذها اقتصاديَّاً؛ ليرفع مستوى اعتماد دول الأمازون؛ على سوق الصين، ليمنح الصين ورقةً استراتيجيةً؛ لمنافسة نفوذ الغرب في المنطقة.(Tan 2025)

ويُعدُّ تنافس دول الأمازون فيما بينها؛ عاملاً له أثره، فالبرازيل تسعى لقيادة المنطقة؛ وتقدِّمُ نفسها حاميةً لغابة الأمازون، تجتهد كولومبيا وبوليفيا؛ لتكون كلٌّ منهما شريكاً موثوقاً؛ إقليميَّاً ودوليَّاً، لاسيما ما يتصل بالمناخ، فيما عُدَّ تباينَ خطابٍ وممارسات تلكم الدول؛ أمراً لا يثمرُ "وحدة موقفٍ إقليميٍّ، بل يتيح للقوى الكبرى استغلالَ انقسامهم لصالحها(*).

ولم يأت ذلك من فراغ، بل لأهمية غابات الأمازون عالميَّاً، كون الغابات تغطي ثلث مساحة اليابسة للأرض،وتحتوي (٨٠%) ثمانين في المئة، من تنوع الأرض البيولوجي، ما يعني أنَّ تناقص مساحاتها؛ والتعرض لتوازناتها، يهددان التنوع البيولوجي؛ المترتب على أداء "نظام الغابات البيئي"،ومايقدِّمُهُ للبشرية؛ "فضغط السكان" المتزايد؛ يجعل الحفاظ على "نظم الغابات البيئية"،أمراً

(*)هذا الأمر؛ دفع كثيراً من المعنيين بالمنظمة الإقليمية لغابة الأمازون، بوصفه أمراً مفرغاً من مقاصده.

مهمَّاً، ويدفع لاستعادة ما فُقِدَ؛ أو تعَّرضت توازناته البيولوجية للخطر (Aerts and Honnay 2011,1-2) .

فثمَّةَ تحدِّياتُ تغيرات عالمية؛ تهدِّدُ الغابات الاستوائية المطيرة، بحدِّ نموِّها وقدرتها لامتصاص الكربون، وتهديد تنوعها الحيويّ، يجعلها مصادر انبعاثات كربونية، يفاقم "الاحترار العالمي"(Cusack 2016 , 523-610).

وعليه، فالتنافس الإقليمي والدولي بشأن الأمازون؛ يعكس صراعاً واسعاً؛ لتحقيق النفوذ؛ وصيانة السيادة؛ واستثمار الموارد؛ فتحولت الغابة؛ لساحة اختبار؛ لفاعلية وآثار توازن القوى؛ ضمن نظامنا الدولي الراهن، تتقاطع فيه متغيرات أمن البيئة؛ والمصالح الاقتصادية؛ والسياسات الخارجية، فضلاً عمَّا ستفتحه من ساحات التنافس، على أمن الطاقة في القارة اللاتينية، التي دفعت إليها الحرب الروسية الأمريكية.(حميدو ٢٠٢٥، ٢٥٧- ٢٧٧)

المبحث الثالث

قضايا الأمن البيئي في الاستراتيجية الأمريكية

ثمة إجماعٌ دوليٌّ؛ بشأن العناية؛ بالقضايا البيئية؛ وأنَّها تستوجب وضع استراتيجيات مشتركة؛ للحدِّ من آثار النشاطات البشرية؛ التي تُضِرُّ بالتوازن البيئي والبيولوجي للغابات، وفي مقدّمتها "الأمازون"؛ التي عُدَّت "رئة كوكب أرضنا"؛ فصارت القضايا البيئية؛ أمراً يتحكَّم بمستقبل الدول؛ وبواقع مجتمعاتها، تستدعي رؤًى شاملةً، تعالج ما يتّصل بالغابات وبوجودها، وتأثيراتها، في آنٍ. (مهدي ٢٠١٨ ، ١٣٣)

وسُجِّلَ على الولايات المحتدة، "غلبةُ الدافع البراغماتي"؛ تجاه قضايا دولية؛ متّصلة بالبيئة؛ مع تأثُّر سياساتها بمتغيرات؛ كالتفضيلات الحزبية وأيديولوجيتها، ورؤاها لقضايا؛ تعلنها ببرامجها الانتخابية، وتعلن مواقفها منها؛ منها ما يتأثَّر بشخص الرئيس نفسه؛ ويطبع إدارتَه، وتحديدَ مصلحة الولايات المتحدة، ووصفَ دورها، وطبيعة تعاملها؛ وأدواتها مع تلكم القضايا؛ والبيئية منها، ومنه ما يتصلُ بالأمازون وغاباته؛ وبدولها. (المصدر نفسه ، ١٣٣)

أكَّدَ المعنيون بدراسات البيئة وسياساتها،(Harris 2001,3)، (مهدي ٢٠١٨ ، ١٣٤- ١٣٥) أنَّ الدول في صيانة أمنها القومي- تجاوزت القضايا التقليدية؛ كالتسليح، ووقف التهديد، وسواها، لتُعنَى: بالطاقة، وحقوق الإنسان، والتحول التقني، وقضايا المناخ، والبيئة، وهو أمرٌ ترعاه الولايات المتحدة،

ولاسيما في إدارتي "الرئيس أوباما"، وامتدَّت عقب فتورها في إدارة "الرئيس ترامب" الأولى،[٨] لتعنى بها إدارة "الرئيس بايدن".

المطلب الاول: دعم قضايا البيئة في ظلِّ الأمن غير التقليدي

العناية بقضايا الأمن الأمريكي، رافقها اهتمام بتحدّيات أمن العالم كلِّه، لاسيما التحديات البيئية، كونها أمنيَّةً، تمسُّ العالم، والولايات المتحدة.ولذلك، سُجِّل لاستراتيجيتي الأمن القومي، المعتَمَدتينَ عَهدَي "الرئيس أوباما"؛ أنَّ الأولى منهما؛ سجَّلتْ عنايةً بقضايا لمْ تكن تُراعى؛ في رسم استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي، بعنايتها بقضايا غير تقليدية، إذْ لَمْ تتقيَّد بالبعد العسكري، بل تجاوزته لتلامس قضايا؛ كالاقتصاد، والطاقة، والفضاء، والأوبئة، والمناخ، والبيئة، وردّ اعتبار القيم كذلك.(الصادق ٢٠١٤، ٢٣)

ويأتي كثيرٌ منها في إطار الأمم المتحدة، بوصفها قضايا تعالَجُ في إطارِ التعاون الدولي، كونها قضايا، تتشابك عندها لوازم: الأمن القومي للدول، بالأمن العالمي؛ وتتأثَّر بانعكاساته الأرض، بوصفها بيتاً لبني الإنسان. (مهدي ٢٠١٨ ، ١٣٤) ، وعناية الولايات المتحدة بقضايا البيئة؛ تبرِّرُها أمور؛ أبرزُها:

أولاً: أنَّها من أكبر الدول الصناعيةِ؛ التي إن لمْ تُعنَ بالبيئةِ وسلامتها؛ فهي معنيَّةٌ بالتلوُّث؛ الذي تتسبَّبْ بزيادَتِهِ صناعاتُها، وتجاربها النووية.

ثانياً: أنَّها من الدول الأقوى اقتصادياً، والأعلى إسهاماً في قضايا؛ تلامس البُعدَ: الإنسانيَّ، والمجتمعيَّ، والبيئي في آنٍ، للاستمساك؛ بعرى القيادة العالمية لقضايا البيئة، للاندماج بقضايا العالم، بعد طول انشغالٍ بأحداث "الحادي عشر من سبتمبر"، فاحتلال أفغانستان؛ فالعراق، وانعكاساتها في: أبعاد الأمن القومي الأمريكي، والموقف من قضايا غير تقليدية لأمن العالم.

ثالثاً: أنَّها الراعي الأكبر لقضايا الأمم المتحدة، والداعم لمؤسساتها ولمشاريعها، وتستضيف عدداً من مقارِّها، وسُجِّلت علاقة الإدارة الأمريكية عهدَ "الرئيس أوباما"، بتدعيم جهود الأمم المتحدة، وتكريس جهود المنظمة، والوفاء بالتزامات الولايات المتحدة لصالحها، وابتداءً، سعى لرفع مكانة مندوب الولايات المتحدة الدائم؛ في الأمم المتحدة لمنصب "رئيس وزراء"؛ يتبع الرئيس الأمريكي مباشرةً.(احمد ٢٠٢٣، ٢٨٢) ، (عبد الفتاح ٢٠١٠، ٣)

ومن الجهود المبذولة؛ لتحسين التعامل مع قضايا؛ تندرج ضمن الأمن العالمي؛ محاولات "الرئيس أوباما" دولياً، وإقليمياً؛ ليحقق:

[٨] إلاَّ أنَّ الأمر لا يعني خلوَّ العناية بقضايا استراتيجية غير تقليدية، ومن بينها البيئة، وفقما سيذكر في المطلب القادم.

١. تصويب آثار انسحاب إدارة "الرئيس بوش الابن"، من "بروتوكول كيوتو" الملحق باتفاقية تغيير المناخ؛ برعاية الأمم المتحدة، إذ تعرضت سياساتها–حينها–للنقد، (شعيب 2018، ١) ،(الأمم المتحدة ٢٠٠٥، ٢٢) وجاءَتْ لإعادة الهيبة للقانون الدولي، (الراوي 2019 ، ٢٩) وإظهار الولايات المتحدة ملتزمةً به، وليست فوقه. (ما زار 2016 ، ٤٦)
٢. تعزيز التعددية؛ بوصفها قيمة أمريكية وعالمية معاً، بما يجعل الإنجاز رهناً بالتعاون. (عبد الفتاح ٢٠١٠، ٣٢٧)
٣. تنفيذ برنامج الترشيح للرئاسة، المبني على رؤية الحزب الديمقراطي، في مجالات أُهمِلَتْ في الإدارات الجمهورية السابقة. (العربي ٢٠٢٤، ١٠)

عالميَّاً؛ لم تتخلف الولايات المتحدة–في ظلِّ إدارة أوباما–عن محفل دوليٍّ، يراعي الأبعاد الجديدة للأمن العالمي؛ إلاَّ وأسهمت فيه؛ بقدْرٍ يوازي المأمول منها، وشاركت بفاعلية؛ في: "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي UNCCC مؤتمر كوبنهاجن ديسمبر ٢٠٠٩"،"مؤتمر كانكون؛ المعني بتغير المناخ ٢٠١٠"، "مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي المعقود في ديربان نوفمبر ٢٠١١"، "مؤتمر الدوحة لتغير المناخ في الدوحة؛ نوفمبر ٢٠١٢"، "مؤتمر التغير المناخي في وارسو؛ برعاية الأمم المتحدة نوفمبر ٢٠١٣"،"مؤتمر القمة للمناخ بنيويورك؛ سبتمبر ٢٠١٤"، "مؤتمر باريس للتغير المناخي؛ ديسمبر ٢٠١٥"، "وقمة مراكش برعاية الأمم المتحدة نوفمبر ٢٠١٦".(مهدي ٢٠١٨ ، ١٤٠– ١٥٢)

ولإدارة أوباما في عهديه لقاءات– تعاون ثنائيٍّ بشأنِ البيئة– متعاقبة؛ أبرزها: "أمريكية–صينية"، "أمريكية– هندية"، "أمريكية–أوربية".(المصدر نفسه ، ١٥٢– ١٥٧) .

وإقليميَّاً؛ ثمة تعاون بين الولايات المتحدة وكندا، وأبرز ثلاث قضايا نوقشت بينهما: بشأن حماية البيئة، وتنسيق مواقفهما؛ ضمن اتفاقيات ومؤتمرات دولية، بشأن المناخ والبيئة، والطاقة النظيفة؛ لتجاورهما. (المصدر نفسه ، ١٥٧) .

ولدعم تعاون الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، حاول "الرئيس أوباما" تنسيق التعاون والشراكة بشأن الطاقة، والمناخ والبيئة، بالأمريكيتين؛ نضجت رؤاها بقمة الأمريكيتين الخامسة، عُقِدَتْ بجمهورية ترينيداد وتوباجو، للتعاون الطوعي، لمواجهة تحديات البيئة والمناخ، وتأمين الطاقة. (المصدر نفسه،–157 –158)

ووُقِّعَتْ اتفاقياتٌ–منها ثنائيَّة– هدفها الحدُّ من مسببات "الاحتباس الحراري"، "والتلوث البيئي"، ومعالجاته بتوفير الطاقة النظيفة، واتخاذ تدابير بشأنها. (المصدر نفسه ،157–158)

المطلب الثاني: ترسيخ جهود العناية بالبيئة والمناخ وتطوير برامجها

في إدارة "الرئيس جو بايدن"، بوشر العمل–تنفيذاً–للأجندة المُعلَنة؛ قبيل الانتخابات، بوصفها مشاريعَ عمل،(صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٢٠) ومنهجاً للإدارات الأمريكية، لاسيما الديمقراطية منها،(خدوري ٢٠٢٥) تلبيةً لأمرين يولدان أمراً ثالثاً؛ وفق ما يستخلصه الباحث:

١. العقيدة الأمريكية وقيمها؛ التي تراعي الجهود التعددية؛ والتعاون الدولي، للتصدي لتحديات الأمن البيئي: الأمريكي، والعالمي.
٢. المنهاج الديمقراطي للحزب الديمقراطي، بإعلانه جملةَ دعوات، واقترح حُزمةَ معالجات، لقضايا البيئة والمناخ؛ بوصفها سياسات إصلاحية، لقضايا الاقتصاد، واجتماعية، وإنسانيةِ. (المصدر نفسه ٢٠٢٥)
٣. مواصلة جهود "الرئيس أوباما"–في عهديه–بالبيئة والمناخ، والتعددية والتعاون الدولي، والثنائي، والإقليمي، عقب انقطاعِهَا وتعثرها؛ عَهْدَ "الرئيس ترامب".(المصدر نفسه ٢٠٢٥)

وبدا اهتمام "الرئيس جو بايدن" بداية عهد إدارته، بدعم الجهود المتصلة بقضيتي: البيئة، والطاقة، لارتباطهما معاً، وتأثيرهما بقضايا البيئة عالميَّاً؛ ومنها غابة الأمازون، وليست سياساته البيئية منحصرةً في الولايات المتحدة، فالأمر مترابط؛ في عالمٍ متشابكةٌ مشكلاتُهُ، لا تقف دون امتدادها؛ حدودٌ سياسيةٌ مصطنعة؛ لاتصالها بالغلاف الغازي، ومنها تأكيد "الرئيس بايدن" عزمه إعادة "عضوية الولايات المتحدة"لاتفاقية باريس ٢٠١٥"، بتعيينه وزير الخارجية الأسبق؛ المدافع عن قضايا تحسين البيئة والمناخ؛ "جون كيري" بجعله سفيراً لشؤون البيئة، ومتفرغاً لإدارتها، وجعله عضواً "بمجلس الأمن القومي الأميركي"، يرتبط بالرئيس نفسه؛ ليمثل "جون كيري" "الرئيسَ بايدن" في مفاوضات دولية؛ ومحادثات داخلية، للتأثير في مؤيدي سياسات "الرئيس ترامب" البيئية، والطاقوية أو تجاوزهم وسنبينه في موضعه.

وبتأييد "الرئيس بايدن" "اتفاقيةَ باريس"، أُنعشت الصناعات المعنية "بالطاقة البديلة"، لخفض "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون"، ودعم تشريع قوانين وأنظمة؛ تشجِّعُ صناعات "صديقة للبيئة"، وتشجيع "الذكاء الاصطناعي"، فشرعت للتمثيل ولايةُ كاليفورنيا؛ وهي من أهم الولايات الكبرى، الداعمة "للرئيس في الانتخابات"؛ شرعت بمنع بيع السيارات؛ التي تعمل بالوقود التقليدي، بدءاً من أواخر العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين(المصدر نفسه ٢٠٢٥).

وللعناية بالقضايا البيئية وآثارها المناخية؛ أهميته لسببين(العادلي ٢٠٢٤،٩٧)، Harrison and others 2010,2)(المدني ٢٠٢٥):

أولهما: يتصل بعِظَمِ نسبة الانبعاثات الغازية؛ المسببة "للاحتباس الحراريّ"، وتزيد على (١٢%) عالميَّاً، ومنها ما يعزى لتغيير طبيعة الأراضي والغابات، وتغيير واقع بيئتها.

ثانيهما: أنَّ الولايات المتحدة؛ من أغنى دول العالم، وأقدرها على دعم المبادرات؛ والمشاريع المتصلة بمعالجات تلكم الظاهرة.

المطلب الثالث: هواجس أمنية واستراتيجية، في ظلّ إدارة ترامب

عُنيت "استراتيجية الأمن القوميّ للولايات المتحدة؛ للعام ٢٠١٧؛ في عهد الرئيس ترامب"؛ بأبعادٍ أمنيَّةٍ ليست تقليديةً–كقضايا الفضاء، والأمن البيولوجي، والأمن السيبراني، والأمن الاقتصادي، وأمن الطاقة، وتعزيز مجالات العمل الدبلوماسي وأدواته، والعناية بالأمن المجتمعي، دون تجاهل الأبعاد العسكرية، لضمان التفوق عالميَّاً–جاءَت امتداداً لما وضع في استراتيجيَّتَي: ٢٠١٠، ٢٠١٥؛ خلال عهدَي "الرئيس أوباما"، خضعَ الاهتمام بها لمراجعات؛ وإلغاءات؛ تتماشى وسياسات الرئيس ترامب؛ لاسيما البيئية منها.(عبد الحميد ٢٠٢٠) ، (عبد المنعم ٢٠١٧)

ويمكن تمييز نمطين أساسين؛ يكشفان طبيعةَ تعامل "الرئيس ترامب"؛ بشأنِ البيئة، لاسيما آثارهما في تغيُّر المناخ(العادلي ١٠٥،٢٠٢٤):

أولهما: "في إطار خطابه السياسي":

ان للخطاب السياسي أهميته؛ لارتباطِهِ بسياسات تُتَّخذ، تأييداً وترويجاً لها؛ وإقناعاً، ولوحظت تصريحاته، وقد اتخذ مواقفَ مناهضةً؛ "لما يتصل "بتغير المناخ"؛ بنشره أكثر من مئة منشورٍ؛ تشكِّكُ في صدقيَّتها؛ وأعزاها هو لسببين(العادلي ١٠٥،٢٠٢٤):

١. مبالغة العلماء بتهويل الظاهرة، لذا تحوَّلوا عن العنايةِ "بالاحتباس الحراري"، إلى "التغيُّر المناخي".
٢. الصين تروِّجُ لذلك، للقضاء على قدرات قوى منافسة لها عالمياً؛ فابتكرت "التغيّر المناخي".

ويبرر "الرئيس ترامب"؛ مواقفَهُ بأمور؛ كارتباط التغير المناخي بالنشاط الإنساني، وهو لا يريد الحدَّ منه؛ بحجة آثار التغيُّر المناخي السلبية، ولا يقبل الحدَّ من تنامي ثروات الولايات المتحدة، لتحقيق "أحلام انتشار طواحين الهواء"–وفق وصفه–بديلاً عن "الطاقة"؛ التي يعتمدها الاقتصاد الأمريكي، ويترتب عليه تحمُّل الشركات أعباءً مضافةً؛ تُعيقُ تطوير إنتاجها، وقدرتَها لمنافسة شركات غير أمريكية. (المصدر نفسه،١٠٥)، (Kari and Francois 2017, 119–126)

وعلى هامش الدورة الرابعة والسبعين للأمم المتحدة، بنيويورك ٢٠١٩، وَجَّهَ ناشطون أوربيون انتقاداتٍ لقادة العالم؛ بوصفهم سُعاةً للمال، على حساب الضرر بالبيئة؛ فردَّ عليها "ترامب" بسخريَّة؛ تعكس مواقفه من قضايا البيئة. (العادلي ١٠٦،٢٠٢٤)،(The Guardian 2019)

وحال تعرُّضِ بعضٍ من الولايات الأمريكية؛ لحوادث حرائق غاباتها؛ أثناء زيارة "ترامب" ولاية كاليفورنيا؛ سبتمبر العام ٢٠٢٠، أكَّدَ أنَّها ناتجةٌ عن سوء الإدارة؛ وليس عن تغير المناخ، وفي خطاباته لوصف حالة الاتحاد لثلاثة أعوام، تحديداً: ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، سُجِّلَ خلوُّها من

ذكر التغير المناخي، ولم تذكر البيئة؛ سوى مرةٍ واحدةٍ، بخطابه للعام ٢٠٢٠، وتأكيده "الحفاظ على الموارد الطبيعية للولايات المتحدة"، دون ذكرٍ؛ لكلمة المناخ أو تغيُّر المناخ، ما يُمَكِّنُ–إجمالاً–وصفُ خطاباته" بخلوِّهَا من الاهتمام بالبيئة، وتغيُّر المناخ. (العادلي ١٠٦،٢٠٢٤):

ثانيهما: في إطار السياسات المتَّخذة بشأن البيئة والتغيّر المناخي:

أحدثَتْ فترة "الرئيس ترامب" الأولى؛ تغييراً بالغاً "بتغير المناخ"، قوَّضَ جهوداً وسياساتٍ؛ اتخذتها "إدارة أوباما"؛ تؤكِّدُ تراجع سياسات العناية بالبيئة والمناخ.

وتميزت إدارة "الرئيس ترامب" بطابعها الشعبويّ؛ لتؤثر في الرأي العام–بخلاف ما تتطلَّع إليه النخبة المتعلِّمة–برعاية قضايا معنوية، يفضلها الشعب الأمريكي، كالأمان الوظيفي؛ وكرامة الشعب الأمريكي، ورخائه ورفاهيته، ببناء اقتصاد متين، ووفرة الطاقة؛ لجعل المصالح الأمريكية أساساً معتبراً، سوَّغ استبدالَ "الرئيس ترامب" التشريعات والسياسات الداعمة للبيئة؛ بسياسات "خدمة مصالح الشعب الأمريكي"، بتأكيد "قومية الموارد"، "وحيازة مصادر الطاقة"؛ الخاصة بالولايات المتحدة، أمام القوى الخارجية المنافسة؛ وصيانة الهيمنة العالمية، تُوِّجَ–حينها–بالانسحاب من "اتفاقية باريس للمناخ"، ودعوته العام ٢٠١٧؛ بتنشيط "صناعة الفحم"، ووصف التصدِّي لها "حرباً عليها".(العادلي ١٠٧،٢٠٢٤) وكذلك (Zhou 2022) ، (زيدان ٢٠٢٥، ٥٨–٥٩)

واللافت في سياسات "الرئيس ترامب" البيئية–تخفيض تمويل قضايا البيئة؛ وخفض حجم المساعدات؛ الداخلية والخارجيّة، شملت قضايا الطاقة؛ والطاقة المتجددة؛ والطاقة الصديقة للبيئة، وبرامج البيئة والمناخ "لوكالة ناسا"، وبرامج تقنيات عزل الكربون وتخزينه، وما يتصل بالطاقة النووية واستدامتها، وأصدر قراراتٍ "إتاحة تأجير الأراضي الفدرالية"؛ وإقامة مشاريع تعدين الفحم، (العادلي ١٠٨،٢٠٢٤) (Bomberg 2017, 1–2) ، (زيدان ٢٠٢٥، ٥٨–٥٩)، لتوفير الأموال والمصروفات، بما يرفع الدخل القومي الأمريكي، وفي المستوى الدوليّ؛ أنهت "إدارة ترامب" دعمها "لصندوق المناخ الأخضر"؛ لتمويل برامج التغير المناخي في العالم، بعد دعم الولايات المتحدة الأمريكية؛ لجُلِّ الهيئات الدولية؛ ومنها البيئية والمناخية. (العادلي ١٠٨،٢٠٢٤–١٠٩) ,(Zhang 2020 ,28–29):

كانت الولايات المتحدة قبلاً من الدول الثماني؛ التي تقدِّم أكبر المِنَحَ؛ لتمويل مشاريع تعالج التغير المناخي؛ في دول نامية، فخصصت الولايات المتحدة–العام ٢٠١٤ في عهد أوباما (ثلاثة) مليارات دولار، تمويلاً "لصندوق المناخ الأخضر"، عدَّه الرئيس ترامب؛ مضرَّاً بشعب الولايات المتحدة وبمصالحها القومية،(أحمد ٢٠٢٣، ٢٨٢)، يتسبب بشغور نصف مليون وظيفة–بمجال التصنيع–

حتى العام ٢٠٢٥، والإضرار بأُسَرٍ كثيرةٍ؛ وبصناعات حيوية؛ فُقِدَتْ بسببه. (العادلي ٢٠٢٤،١٠٩) ، (Zhang 2017,222–223) :

ولخَّص "الرئيس ترامب" سياساتِه؛ بعدم السماح لأيَّةِ اتفاقية دولية؛ تمسُّ باقتصاد الولايات المتحدة؛ وخفض الأجور، وفقدان الوظائف؛ وتحمُّلِ تكاليف الاتفاقيات؛ كاتفاقية باريس ٢٠١٥. (41– Zhou 2022،42)

المطلب الرابع: الأمازون وأجندة المناخ في السياسة الخارجية الأمريكية

مثَّلت الأمازون صميمَ الأجندة المناخ الأمريكية، خاصة منذ مطلع القرن الحالي الحادي والعشرين، وترى الولايات المتحدة؛ حماية الغابة من جهودها؛ لمكافحة التغير المناخي عالميًّاً، ووظَّفَت الإدارات الأمريكية: لبوش الأب ١٩٩٢ في البرازيل، وبروتوكول كيوتو، بإدارة كلينتون ١٩٩٧، وتُوِّجَتْ بإقرار إدارة أوباما؛ بنود تفاهمات باريس للتغير المناخي ٢٠١٥، لتكون الولايات المتحدة قوة مسؤولةً، تواجه تحديات الأمازون؛ لإنشاء معاهدات دولية؛ مع دول أمريكا الجنوبية وسواها.(المدني ٢٠٢٥)

وخلال إدارة أوباما (٢٠٠٩–٢٠١٧)، أُدرجت الأمازون؛ بملفات السياسة الخارجية؛ ذات الأولوية، فدعمت مبادرات "الشراكة من أجل الغابات "وبرامج "+REDD "خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها)، والتوصل لاتفاق باريس للمناخ العام ٢٠١٥، لتأكيد دور الأمازون المركزي بخفض الانبعاثات الكربونية، فجمعت الغابة الالتزامات البيئية؛ بالأهداف الدبلوماسية.(مهدي ٢٠١٨، ١٣٤–١٣٥)

ولم يكن الاهتمام الأمريكي بيئياً بحتاً، بل حمل أبعاداً سياسية واقتصاديةً، فاستخدمت قضية المناخ، والأمازون، ورقةً للضغط في المفاوضات التجارية مع البرازيل، لاسيما خلال "إدارة الرئيس دونالد ترامب الأولى"؛ (٢٠١٧–٢٠٢١)، الذي انسحب من اتفاق باريس، مع استخدام الأمازون في الخطاب السياسي، بربط استقرار المناخ العالمي؛ بالنفوذ الجيوسياسي الأمريكي، محذراً من "ترك الأمازون دون حماية؛ وأنَّه مساسٌ بالأمن الأمريكي والمنطقة.(UN DISPATCH 2017)

وبوصول "جو بايدن"، عادَ ملف الأمازون؛ يحتل موقعاً متقدماً؛ في الدبلوماسية المناخية الأمريكية، وعرضت مساعداتها لمكافحة تغير المناخ، لاسيما للبرازيل؛ مقابل التزامها بوقف إزالة الغابات، لكنَّ المفاوضات تعثرت العام ٢٠٢١؛ للتباين بشأن آليات التنفيذ والرقابة؛ فأصرَّت الولايات المتحدة على مراعاة الشفافية الدولية بشأنها، لكنَّ البرازيل رفضتهُ صيانةً لسيادتها؛ وأنَّ الأمازون خاضعٌ لسيادتها الوطنية، وفشلت محاولات "الرئيس بايدن" العام ٢٠٢٣، لزيادة التمويل، مع الدول الصناعية الكبرى. (UN DISPATCH 2017)، (موقع سكاي نيوز أميركا ٢٠٢٣)

اعتمدت الولايات المتحدة أدواتٍ متنوعةً؛ لتعزيز نفوذها في الأمازون، مزجت فيها المساعدات التنموية؛ بالضغوط السياسية والاقتصادية؛ فالمساعدات من وسائل الاهتمام الأمريكي بقضايا الغابة، فتبنَّتْ "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID) منذ تسعينيات القرن العشرين؛ مشروعات دعم التنمية المستدامة للأمازون، كتمويل مبادرات مكافحة إزالة الغابات، وتطوير بدائل اقتصادية للمجتمعات المحلية، بلغت نحو (١.٢) مليار ومئتي مليون دولار؛ بين العامين(١٩٩٠ و٢٠١٥) وهدف توظيف المساعدات؛ توسيع النفوذ الأمريكي الناعم في المنطقة. (موقع سكاي نيوز أميركا ٢٠٢٣)

ولجأت الولايات المتحدة؛ للشراكات الاستراتيجية؛ لتعزيز تأثيرها في المنطقة، بتوقيعها اتفاقيات ثنائية؛ مع كلٍّ من: البرازيل، كولومبيا، وبيرو؛ لدعم خبرات تكنولوجية؛ لمراقبة الغابات؛ بالأقمار الصناعية، وملاحقة المعنيين بجرائم البيئة؛ كقطع الأشجار الجائر غير القانوني؛ والاتِّجار بالأنواع المهدَّدة فيها، وتلكم الشراكات ليست بيئيةً محضة، بل تتصلُ بالتعاون الأمني؛ لمكافحة المخدرات وتهريبها، والتصدِّي للجريمة المنظمة، ما يعكس نظرة الولايات المتحدة الأمريكية للأمازون؛ بوصفه مجالاً؛ يربط "الأمن البيئي"؛ "بالأمن القوميِّ التقليدي"، كتمويل الشرطة المعنية، بملاحقة قاطعي أشجار الغابات، استمرت لنهاية "إدارة الرئيس بايدن"، ولم تدعمها"إدارة الرئيس ترامب الثانية" نتيجة حزمة القرارات، التي عُدَّتْ سلبيةً بهذا الشأن.(جراتان ٢٠٢٥)

وثمة أوامر تنفيذية؛ جعلت الأولوية، للوقود الأحفوري، "وإعلان الطوارئ" بشأن الطاقة؛ في الولايات المتحدة، لإزالة عوائق "تطوير استخراج النفط والغاز، وشعار "أميركا أولا"؛ التي لا تسوِّغُ الالتزام بالمساعدات الكبيرة الموجهة للخارج. (جراتان ٢٠٢٥)

واستثمرت واشنطن في أطر ذات أطراف متعددة؛ غايتها "تعزيز نفوذها"، لدعم مبادرات مثل (+REDD) (*) في ظلِّ الأمم المتحدة، واجتهدت لإدماج شؤون الأمازون؛ ضمن مفاوضات مناخية دولية، لتجمع الولايات المتحدة؛ فاعلية الأدوات الناعمة–كتقديم المساعدات وتعزيز

(*) ويشير إلى: (حماية غابات العالم أمرٌ بالغ الأهمية للمناخ. تمتص الغابات كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون، وقد تُصبح مصدرًا لانبعاثات غازات الدفيئة عند تدميرها أو إتلافها. وقد وضعت الدول إطار عمل "+REDD" لحماية الغابات كجزء من اتفاقية باريسيرمز مصطلح "REDD" إلى "خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في الدول النامية". ويشير الرمز "+" إلى الأنشطة الإضافية المتعلقة بالغابات التي تحمي المناخ، وتحديدًا الإدارة المستدامة للغابات والحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات وتعزيزها. وفي إطار أنشطة +REDD هذه، يمكن للدول النامية الحصول على مدفوعات قائمة على النتائج مقابل خفض الانبعاثات عند الحد من إزالة الغابات. ويمثل هذا حافزًا رئيسيًا لجهودها) United Nations Climate Change (2025) .

الشراكات–والأدوات الصلبة–كالعقوبات والضغوط الدبلوماسية–لتأمين المصالح الأمريكية الاستراتيجية في تلكم المنطقة.(United Nations Climate Change 2025)

وفيما يتصل "بإدارة ترامب الثانية"، تثارُ تساؤلاتٌ، حول دفع سياساتها البيئية؛ بغابات الأمازون المطيرة، لتبلغ مستوى ما بعد "نقطة التحول البيئي"، فوفق وصف مسؤول في منظمة "أوكسفام" بالولايات المتحدة، آثار سياسات "إدارة ترامب" السلبية في الأمازون بتأرجحها بين: (المثيرة للقلق؛ والمروعة؛ وتجاهل المخاوف البيئية المتَّصلةِ بحقوق الإنسان في الأمازون)، وهو أهون ما يمكن تصوره، بشأن تلكم الإدارة وسياساتها، لكن الأسوأ فيما يمكن أن يصدر منها، إفشال جهود حماية الغابات المطيرة، ومجتمعاتها الأصلية، المعنية برعايتها؛ فقد تروّجُ "إدارة ترامب"، بقوة للصناعات الاستخراجية لتمكين الاقتصادات، الموصوفة بالإجرامية؛ بوصفها عابرةً للحدود الوطنية؛ من بلوغِ ازدهارها.(ميلر ٢٠٢٥)

وتثبتُ قضيَّةُ"تغيُّر المناخ العالميّ"؛ أنَّ الولايات المتحدة؛ مسؤولةٌ دون غيرها عن تلكُّؤ معالجة ملفاتها، وتجنيب العالم كوارث، قد تتفلَّت عن السيطرة، لأسباب(المدني ٢٠٢٥):

تبنِّي مبدأ "أمريكا أولاً"، وتبعاتُهُ على المناخ والبيئة.

١. تنصُّلها عن خفض الانبعاثات داخلها.

٢. تنصُّلها عن التزاماتها بتمويل مشاريع البيئةِ؛ والتغير المناخي العالميِّ، لكونها الأولى في تمويل المشاريع الدولية.

الخاتمة:

تمثِّلُ بيئة غابة الأمازون اختباراً للنظام الدولي، ولمدى قدرته على موازنة مقتضيات السيادة الوطنية؛ والالتزامات الدولية، فلمْ تَعُدْ قضية بيئيةً؛ تعنى بها دولُها، بل صارت ذات أبعادٍ عالمية؛ تؤثِّرُ بشكلٍ كبيرٍ؛ في مستقبل المناخ الدولي؛ والأمن والاستقرار الدوليين معاً، فنجاح المجتمع الدولي؛ بإحسان تعامله وتمكُّنِهِ من حماية الأمازون؛ مؤشِّرٌ لقدرته؛ في استيعاب وضبط مسار تحدياتٍ بيئية كبرى، باتِّخاذ إجراءاتٍ عادلةً متوازنةً؛ تصونُ البيئةَ؛ وتحققُ استدامتها.

ولَمْ تَعُدْ غابات الأمازون فضاءً بيئيًّاً طبيعيًّاً عابراً، بل صارتْ ساحة جيوسياسيةً دوليةً، تتقاطع في إطارها "المصالح البيئية بالتنمية؛ وبالأمن وبشبكة السياسة الدولية، فالتحديات البيئية؛ كإزالة الغابات؛ ونشوب الحرائق، والتغير المناخي، لامست أهميتُها القضايا الأمنية؛ والإشكاليات السياسية واقتصادية، لتُعيد رسم المعادلات الكبرى للنفوذ؛ وتعطيها مسوِّغاتها، فباتت الأمازون مؤثرةً في الأمن الدولي؛ وبمستوياته: كالأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، وأمن الطاقة، يجعل مستقبلها؛ متغيِّراً مؤثراً في استقرار النظام العالميِّ كُلِّه.

الاستنتاجات:

١. تمثل غابة الأمازون إرثاً عالميًّاً مشتركاً، ومورداً بيئياً يخصُّ العالَم، في وقتٍ تتمسَّكُ فيه دول الأمازون بإدارتها، بوصفها حقًّاً سياديًّاً؛ أَنشأَ جدليَّةَ: الحقوق السيادية؛ والمسؤولية الدولية.

٢. غياب الإطار القانوني الملزم، لحماية الغابة، بوجود اتفاقيات دولية؛ كاتفاق باريس للمناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي.

٣. المجتمعات المحلية، وسكان الغابة الأصليون، هم خط دفاع أول للغابة، وإهمالهم سياسيًّاً واقتصاديّاً؛ يقزِّم دورهم في صيانة بيئتها.

٤. تدهور الغابة يخرق توازن المناخ في العالم، ويهدد الأمن الغذائي لدول أمريكا الجنوبية، وأمن العالم الصحيّ.

٥. تباينت مواقف الإدارات الأمريكية من الأمازون، تبعاً للسياسات؛ التي تتخذها الإدارات، وتأثير أحزابها في أجندتها، وبرامجها الانتخابية، وفقاً لاختلاف استراتيجياتها؛ وخصائصها، ومقاصدها.

التوصيات:

١.تركيز التعاون الإقليمي، بتطوير منظمة معاهدة التعاون للأمازون؛ لتنسيق سياسات وتدابير مشتركة.

٢.ترسيخ شراكات دولية، لصياغة آلياتٍ لتوزيع المسؤوليات؛ وتمويل الدول، بقضايا الأمن العالمي.

٣.صيانة حقوق السكان الأصليين؛ وتعزيز مشاركتهم في سياسات البيئة، وعدم تهجيرهم.

٤.تعزيز إجراءات الحوكمة الدولية، لتحقيق التنمية المستدامة في الأمازون.

٥.ضبط توازن: صيانة البيئة؛ بوصفها مقصداً عالميًّاً إنسانيًّاً، بالتنمية الاقتصادية؛ بوصفها مقصداً لدول معنية بالأمازون.

المصادر باللغة العربية:

١. الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN).2023. "تصنيف النظام البيئي العالمي." متاح على الرابط: https://global-ecosystems.org/(تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٢٧).
٢. أحمد، إيلاف نوفل. ٢٠٢٣ . السياسة الامريكية حيال الامم المتحدة خلال فترة باراك اوباما ودونالد ترمب، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 1(31).
٣. الأمم المتحدة. ٢٠٠٥ . بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مواده الثماني والعشرون. لمعرفة الموقعين عليه. وهم ٣٩ ولدة بينها الولايات المتحدة الأمريكية.
٤. الأمم المتحدة، الأونكتاد. ٢٠١٨. " تقرير تراجع الاستثمار الأجنبي عالميًا بنسبة ٢٣% خلال العام الماضي."

٥. أمين، كمال محمد صديق. ٢٠٢٢. "الأمن البيئي وانعكاساته على الأمن الإنساني: رؤية تنموية للواقع البيئي في ظل التحديات والمخاطر المهددة للأمن الإنساني." مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد ١١، أيلول.

٦. إينوماتا، تادانوري، موريي ، وإنريكه رومان. ٢٠١٠ .*المنظور البيئي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة: استعراض سياساتها وممارساتها في مجال الإدارة البيئية الداخلية* .جنيف: وحدة التفتيش المشتركة.

٧. بارونا، إليزابيث. رامانكوتي، نافين. هيمان، جلين. و كومز، أوليفر. ٢٠١٠. "دور المراعي وفول الصويا في إزالة الغابات في الأمازون البرازيلي". رسائل البحوث البيئية ، المجلد ٥، العدد ٢. متاح على الرابط : bit.ly/3kEbcmv .

٨. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).2018 ."الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الهيئة الهيكلية للتنفيذ، التعاون مع المنظمات الأخرى والشراكات الدولية." ٤ يونيو ، فقرة (١٠-١١).

٩. برنامج الأمم المتحدة، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ٢٠١١. "التنوع البيولوجي للغابات كنز الأرض الحي." اليوم الدولي للتنوع البيولوجي.

١٠. بشير، هشام محمد. ٢٠٢٢. "العدالة المناخية من منظور القانون الدولي." مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد ١٦، العدد ١٥، يوليو.

١١. تقرير الجزيرة الوثائقية.٢٠٢٥. الأمازون.. أحد آخر كنوز الأرض المتبقية مهدد بالضياع، ، متاح على الرابط:
https://doc.aljazeera.net/reports/2019/9/12/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D8%B2%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85 (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/٢٧).

١٢. DW . 2022 . ما أهمية غابات الأمازون للتوازن البيئي العالمي؟" ٢٦ يناير. متاح على : https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%A7-%84%D9%85%D9%8A/a-60432726. (تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٢٩).

١٣. جراتان، ستيفن. ٢٠٢٥. يخشى مؤيدو أمازون أن يعني عودة ترامب قلة المساعدة الأمريكية لحماية الغابات المطيرة. متاح على الرابط : https://amazonwatch.org/ar/news/2025/0128-amazons-advocates-fear-trumps-return-means -

١٤. الجزيرة الوثائقية. ٢٠١٩. "الأمازون.. أحد آخر كنوز الأرض المتبقية مهدد بالضياع." ١٢ سبتمبر. متاح على الرابط: https://doc.aljazeera.net/reports/2019/9/12/%D8%A7%D9%84% 85% (تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٣٠).

١٥. حداد، انفال خضير عباس. ٢٠٢٤. "الأمن البيئي." قسم الجغرافية التطبيقية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء. متاح على الرابط:
https://cohe.uokerbala.edu.iq/wp/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A-environmental-security/

١٦. حسن، فخري. ٢٠٢٥. "حرائق الأمازون: أسبابها وطرق مقاومتها." موقع جامعة الخليل. متاح على الرابط : https://dspace.hebron.edu/jspui/bitstream/123456789/1103/1/%D8%AD%D8%B1). تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٢٩).

١٧. الحسين ، شكراني. ٢٠١٣. "تسوية المنازعات الدولية البيئية وفق القانون الدولي." مجلة سياسات عربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

١٨. حميدو ،كرار نوري. ٢٠٢٥. الصراع على أمن الطاقة في أمريكا اللاتينية :رؤى تنافسية للمثلث الأمريكي-الروسي-الصيني، (في) أمريكا اللاتينية في خريطة الاستقطاب الدولي، تقاطع المصالح واختلاف السياسات. تحرير أ. د.مثنى فائق مرعي، عمَّان: دار آمنة.

١٩. خدوري، وليد. ٢٠٢٥. بايدن وسياسات البيئة والطاقة، موقع "الشرق الأوسط"، متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article/2657006/%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF-% (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٩/٢٣).

٢٠. دو شازورن ، لورانس بواسون. ٢٠١٢. اتفاقية التنوع البيولوجي والبروتوكول الخاص بها المتعلق بالسلامة الأحيائية. منشورات مكتبة الأمم المتحدة للقانون الدولي.

٢١. الراوي، حميد. ٢٠١٩. العدوان الأمريكي على العراق وموقف المنظمات الدولية، عمّان :الآن ناشرون وموزعون.
٢٢. روجيري غابرييل. ٢٠٢٤. الإنسان وبيئته - تطور البيئة المعيشية نهج للجغرافيا العالمية أو كيفية اندماج الإنسان مع النظام البيئي. إدارة بيت روبرت جان. تقديم: عاطف حافظ سالمة. المجلة الجغرافية العربية. المجلد ٥٥. العدد ٣٨.
٢٣. زيدان ، نانسي طلال. ٢٠٢٥. الاستراتيجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية بين عداء الماضي وتعاون الحاضر، (في) أمريكا اللاتينية في خريطة الاستقطاب الدولي، تقاطع المصالح واختلاف السياسات. تحرير أ.د.مثنى فائق مرعي. عمَّان: دار آمنة.
٢٤. شعيب، مختار. ٢٠١٨. وثائق المؤامرة ومخططات التقسيم. الرياض :دار الشقري للنشر والتوزيع.
٢٥. الصادق، جراية. ٢٠١٤. "تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة". مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة الشهيد حمّة لخضر. العدد٨."جانفي" .
٢٦. صحيفة الشرق الأوسط. ٢٠٢٠. 5 ملفات هامة في حقيبة بايدن. بيروت. ٥ ديسمبر. ٢٠ ربيع الثاني ١٤٤٢هـ.
٢٧. صحيفة الشرق الأوسط. ٢٠٢٣. "قمة في البرازيل لإنقاذ الأمازون من نقطة 'اللاعودة'." ٨ أغسطس. متاح على الرابط:https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85 . (تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٣٠) .
٢٨. الطويل، فتيحة. ٢٠١٣. التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
٢٩. العادلي، أسامة أحمد. ٢٠٢٤. "قادة اليمين الشعبوي وسياسات تغيير المناخ: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد دونالد ترامب." مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ٢٣، يوليو.
٣٠. عبد الحميد، محمود مدحت مختار . ٢٠٢٠.الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول :دراسة حالة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب ٢٠١٧، المركز الديمقراطي العربي، ١٦ أغسطس. متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=68983 .
٣١. عبد الفتاح، بشير . ٢٠١٠. أزمة الهيمنة الأمريكية. القاهرة :نهضة مصر للنشر والتوزيع.
٣٢. عبد المنعم، عبد الفتاح. ٢٠١٧. مقال بعنوان" :وثيقة سرية لحماية الأمن القومي الأمريكي". اليوم السابع، نشر بتاريخ١٨ سبتمبر . متاح على الرابط :https://www.youm7.com/story/2017/9/18/ .
٣٣. العربي، محمد. ٢٠٢٤. التهديدات البيئية: التداعيات الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية لتغير المناخ. أبو ظبي: مركز المستقبل لأبحاث والدراسات المتقدمة.
٣٤. غونزاغا، دييغو. ٢٠٢٥. ١٠ أسباب تدفعنا إلى التحرك من أجل الأمازون. Greenpeace. ٢٤ مارس. متاح على الرابط: https://www.greenpeace.org/international/story/73667/10-reasons-why-we-need-to-act-for-the-amazon/
٣٥. فرج، أنور محمد، وزانا كريم نجم. ٢٠٢٣. "هشاشة الدول كأحد دوافع حضور الفاعلين من غير الدول في السياسة العالمية المعاصرة ".*مجلة الدراسات السياسية والأمنية* .6, no.2 .
٣٦. قناة فرانس ٢٤ . ٢٠١٩. الحكومة البرازيلية ترفض عرض مجموعة السبع مساعدتها لإخماد حرائق الأمازون. متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/20190827-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%8
٣٧. كريم، شيماء عادل. ٢٠٢٣. التنمية المستدامة في البرازيل: الإمكانات والتحديات. عمّان: إبصار للنشر، ط١.
٣٨. لفتة، حوراء حسن. ٢٠١٣. "أثر تجنب النزاعات الدولية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة." مجلة الجامعة العراقية، العدد ٦٩، ج٣.
٣٩. ما زار، مايكل جيه وآخرون. ٢٠١٦. فهم النظام الدولي الحالي. سانتا مونيكا-كاليفورنيا :مؤسسة راند لأبحاث السياسات.
٤٠. المدني، إسماعيل محمد . ٢٠٢٥. ثلاثون عاما من تذبذب القرارات الدولية حول التغير المناخي. موقع أخبار الخليج، متاح على الرابط : https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1391024
٤١. المنتدى الاجتماعي الحادي عشر لعموم الأمازون. ٢٠٢٤. إعلان حقوق الأمازون. بوليفيا، روريناباك وسان بوينافينتورا، ١٢-١٥ حزيران/يونيو.

٤٢. منظمة حماية الطبيعة. ٢٠٢٥. الأمازون هو أعظم محمية للحياة على كوكبنا وأكبر غابة مطيرة استوائية في عالمنا." متاح على الرابط : https://www.nature.org/en-us/get-involved/how-to-help/places-we-protect/amazon-rainforest/(تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٣٠).
٤٣. منظمة(Amazon Watch). 2025. حماية الأمازون ومناخنا تتضامن مع الشعوب الأصلية. متاح على الرابط: https://amazonwatch.org/ar/work. (تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٢٨).
٤٤. مهدي ، إنجي محمد. ٢٠١٨ . السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا البيئة . دراسة لفترتي إدارة الرئيس باراك أوباما ٢٠٠٩-٢٠١٧. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. المجلد ١٩. العدد ٤. أكتوبر.
٤٥. موقع المستقبل الأخضر. ٢٠٢٣. "تعدين الذهب في غابات الأمازون المطيرة يتسبب في تسمم عشرات الأنواع المهددة بالانقراض." ٦ أغسطس. متاح على الرابط :https://greenfue.com/%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%- . (تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٣٠)
٤٦. موقع AA. ٢٠٢٥. اختتام قمة "معاهدة التعاون في الأمازون" . باعتماد "إعلان بوغوتا".متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D9 (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/٢٩) .
٤٧. موقع DW. ٢٠١٩. رفض برازيلي لمساعدة مجموعة الدول السبع لإخماد حرائق الأمازون. متاح على الرابط:https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8% D9%8A%D9 (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/٢٧).
٤٨. موقع البي بي سي. ٢٠٢٥. آمازون: رئة الكوكب، ١٤ نوفمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/future/article/20130226-amazon-lungs-of-the-planet، (تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٨/٢٧) .
٤٩. موقع تقدم علوم الأرض والفضاء 2016 .((AGU. "التأثيرات العالمية للتنوع البيولوجي في مجال التنوع البيولوجي على نطاق البيئة البيئية." ١٢ يوليو. متاح على: https://agupubs.onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/2015RG000510 (تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٨/٢٧)
٥٠. موقع سكاي نيوز أميركا. ٢٠٢٣. تمويل جديد لمكافحة تغير المناخ بهذه القيمة. متاح على الرابط: https://www.snabusiness.com/article/1614557-%D8%A7%D9%94%D9%85%D9
٥١. ميلر، أندرو إي. ٢٠٢٥. "الاستعداد للمعركة المقبلة: التأثير المحتمل لفيروس كورونا على أمازون". عين على الامازون، ٢٩ يناير. متاح على الرابط: https://amazonwatch.org/ar/news/2025/0129-bracing-ourselves-for-the-fight-ahead-trumps-potential-impact-on-the-amazon :
٥٢. النامي، علي سيف. ٢٠٢٢. "الحماية القانونية الدولية للمناخ في ضوء اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥." مجلة الحقوق، العدد ٣، السنة ٤٦.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Aerts, Raf and Honnay,Olivier . 2011. Forest restoration, biodiversity and ecosystem Functioning., BMC Ecology .11:29.
2. Amazon Watch. 2020. INVESTING Amazon Crude: The Network of Global Financiers and Oil Companies Driving Amazon Toward Collapse, March, pp.8-36.
3. Bomberg, Elizabeth.2020. "Environmental politics in the Trump era: an early assessment".Environmental Politic. Vol. 26, No. 5 .
4. Cusack, D. F., Karpman, J., Ashdown, D., Cao, Q., Ciochina, M., Halterman, S., Lydon, S., & Neupane, A. 2016. Global change effects on humid tropical forests: Evidence for biogeochemical and biodiversity shifts at an ecosystem scale. Reviews of Geophysics, 54 (3).

5. Fearnside, Philip M. 2020. "The intrinsic value of Amazon biodiversity." 25 Nov.
6. Harris, Paul G. 2001 .The Environment, International Relations, And U.S. Foreign Policy,U.S.A., Washimgton DC: Gorgetown University Press.
7. Harrison, Kathryn and Sundstrom, Lisa McIntosh.2010. "Introduction: Global Commons, Domestic Decisions", in: Kathryn Harrison and Lisa McIntosh Sundstrom (eds), Global Commons, Domestic Decisions: The Comparative Politics of Climate Change .Cambridge: The MIT Press.
8. Jone, Philip M. Fearnside. 2005. Deforestation in Brazilian Amazonia: History, Rates, and Consequences.
9. Kari ,De Pryck and Francois, Gemenne.2017. "The Denier-in-Chief: Climate Change, Science and the Election of Donald J. Trump", Law and Critique, Vol. 28.
10. Tan, Wei. 2025. "Implications Amazon's Collapse in the Chinese Market: Reasons and Impacts." Proceedings of the 3rd International Conference on Management Research and Economic Development.
11. The Guardian, 2019, She seems very happy': Trump appears to mock Greta Thunberg's emotional speech, accessed on 20/7/2023, available at, 'She seems very happy': Trump appears to mock Greta Thunberg's emotional speech | Donald Trump | The Guardian
12. UN DISPATCH. 2017. Trump is Pulling out of the Paris Agreement? Here’s what will happen, John Light. May 31.: Available at the link https://undispatch.com/trump-pulling-paris-agreement-heres-will-happen/
13. United Nations Climate Change. 2025. "The Paris Agreement: What is the Paris Agreement?" Available at the link: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement. (Date Accessed ٢٠٢٥ /٨/ 30)
14. United Nations Climate Change.2025. website: Available at: https://unfccc.int/topics/land-use/workstreams/redd/what-is-redd(Date ccessed: 4/9/2025).
15. United Nations Environment Programme (UNEP). 2024. Emissions Gap Report. Available at the link. :https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2024.
16. United Nations. 1987. Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future .Available at the link :https://gat04-live-1517c8a4486c41609369c68f30c8-aa81074.divio-media.org/filer_public/
17. Vogler, John. 2016. Climate Change in World Politics. New York: Palgrave Macmillan.
18. Zhang Hai-Bin et al. 2017. "U.S. withdrawal from the Paris Agreement: Reasons. impacts, and China's response". Advances in Climate Change Research, Vol. 8, No. 4 .

19. Zhang, Haibin. 2020."Climate Change Policies of the Trump Administration and China's Response", in: Weiguang Wang and Yaming Liu (eds), Annual Report on China's Response to Climate Change 2017: Implementing The Paris Agreement .Singapore: Springer.
20. Zhou, Hermione. 2022. Populist Through and Through: Consistency. Variations and Framing Anchors of Populist Parties. Environmental Agendas, Environmental Agendas, Honors Theses.